

محضر
جلسة العمل الوزارية
ليوم الخميس 31 جانفي 2013

الموضوع: - التعاون مع صندوق النقد الدولي.

أشرف السيد رضا السعيدي، الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يوم الخميس 31 جانفي 2013 بقصر الحكومة بالقصبة على جلسة عمل وزارية خصصت للنظر في التعاون مع صندوق النقد الدولي، وذلك بحضور السيدتين والسادة:

- خليل الزاوية
- محمد الأمين الشخاري
- بشير زعفوري
- إلياس فخفاخ
- عبد الوهاب معطر
- رياض بالطيب
- سليم بسباس
- الشاذلي العياري
- نور الدين الكعبي
- علي الشابي
- نجيب الخلفاوي
- بوبكر التائب
- لطفي واردة
- وليد الذهبي
- رضا بن عاشور
- وزير الشؤون الاجتماعية
- وزير الصناعة
- وزير التجارة والصناعات التقليدية
- وزير المالية والسياحة
- وزير التكوين المهني والتشغيل
- وزير الاستثمار والتعاون الدولي
- كاتب الدولة لدى وزير المالية المكلف بالمالية
- محافظ البنك المركزي التونسي
- مستشار لدى رئيس الحكومة مكلف بالشؤون الاقتصادية
- مستشار لدى رئيس الحكومة
- رئيس ديوان رئيس الحكومة
- مستشار لدى رئيس الحكومة
- مكلف بمأمورية ديوان رئيس الحكومة
- مكلف بمأمورية ديوان رئيس الحكومة
- رئيس ديوان محافظ البنك المركزي التونسي

رئيسة الهيئة العامة لميزانية الدولة
مديرة عامة بوزارة التنمية الجهوية
والتخطيط

• فوزية سعيد
• لمياء الزواري

وافتح السيد رضا السعيد، الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أشغال الجلسة، ثم أحال الكلمة إلى السيد الشاذلي العياري، محافظ البنك المركزي التونسي، الذي قدم بسطة حول مضمون مشروع الاتفاق الإئتماني مع صندوق النقد الدولي وهو إجراء احترازي لدعم برنامج على مدى سنتين بقيمة 1,14 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 400 % من حصة تونس في الصندوق).

وقدم الإجراءات الأولية و المعايير الهيكلية التي تم التفاوض بشأنها مع صندوق النقد الدولي :

الهدف	الهدف	الهدف
إجراءات أولية قبل انعقاد مجلس الإدارة	إعلان الترفع في أسعار المحروقات لسنة 2013 يكون متناسق مع	تعديل الميزانية دون تأثيرات سلبية
التحكم في الميزانية المبرمجة. والإعلان عن إجراءات للحد من	تأثير الترفع على الطبقات الأكثر فقرا.	على الأسر ذوي الدخل المنخفض.
اعتماد منشور يهدف لحدف السقف على أسعار الفائدة المدينة	بالنسبة للأجل التي لا تتجاوز سنة.	استقرار القطاع المالي
الإعلان من قبل البنك المركزي عن إستراتيجية تعلن معيار التراجع	للحدف المترج للإجراءات التي تم اتخاذها للحد من الواردات.	استقرار القطاع المالي
المعايير الهيكلية		
1. القطاع المالي		
اعتماد مجلس الوزراء توجه استراتيجي حول الدور المستقبلي	للدولة في البنوك حسب النتائج الأولية لعملية تدقيق البنوك العمومية	استقرار القطاع المالي
إلغاء أسقف نسب الفائدة المدينة وذلك للأجل المتبقية (أقل من سنة)	وضع تصور لنظام تقارير يغطي المسائل المحاسبية والمالية	استقرار القطاع المالي
والمؤسساتية للبنوك	التفقد الشامل على المكان على الأقل لبنك كبير	استقرار القطاع المالي
دراسة اثر تغيير مؤشر السيولة لمطابقته مع المعايير الدولية	السياسة المالية العامة	استقرار القطاع المالي
2. السياسة المالية العامة		
اعتماد أمر لوزارة الطاقة يحدد قاعدة احتساب جديدة للتعديل الآلي	تقليص منظومة دعم الطاقة	استقرار القطاع المالي
اعتماد الإصلاح المتعلق بالضريبة على الشركات للتأكد من التوجه	نسبة موحدة لثلاث سنوات وتشخيص إجراءات تعويضية حتى لا	تتأثر تلك التأثير على مستوى الموارد
تقليص الفوارق وإرساء العدالة	والتبسيط الجبائي	استقرار القطاع المالي

2013	حماية الطبقات الاجتماعية الأكثر ضعفا	اعتماد مجلس الوزراء لبرنامج دعم موجه للأسر المستهدفة بدقة
ديسمبر 2013	تقليل المخاطر الجبائية	استكمال تدقيق مؤسسة الكهرباء والغاز STEG
جانفي 2014	تقليل منظومة دعم الطاقة	تطبيق قاعدة الإحتساب الجديدة للتعديل الآلي لأسعار المحروقات
3. السياسة النقدية والصراف		
ديسمبر 2013	تعميق آلية قنوات تمرير السياسة النقدية	الرفع إلى ما لا يقل عن 40 بالمائة، لكل بنك، نسبة القروض المضمونة برفاق الخزينة من مجموع القروض في إطار اللجوء إلى إعادة تمويل للبنك المركزي
أكتوبر 2013	أكثر مرونة لسعر الصرف	إرساء منظومة إلكترونية تمكن من ربط البنوك وأيضا الدخول حيز التنفيذ لاتفاقية صانعي السوق
4. اصلاحات هيكلية / تطوير القطاع الخاص		
جويلية 2013	دعم النمو المتوازن مع دور ريادي للقطاع الخاص	اعتماد مجلة الاستثمارات دون أي إجراء جبائي (الإجراءات الجبائية والتي تهدف إلى الحد من الفوارق بين النظامين المقيم وغير المقيم سيتم إدراجها في مجلة الجبائية).

وإثر هذا العرض، افتتح السيد رضا السعيد وزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باب النقاش فكانت التدخلات بالخصوص على النحو التالي:

اعتبر السيد إلياس الفخفاخ، وزير المالية والسياحة، أن الإجراءات المقترحة تتناغم مع برنامج الحكومة حيث لم تتضمن إكراهات لا يمكن تحملها.

وبين أن إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي يعزز ثقة المستثمرين والممولين في الاقتصاد التونسي ويساهم في التوقي من إمكانية عدم تحقيق موارد سرية في ميزانية الدولة لسنة 2013.

ولاحظ في المقابل أن لوزارة المالية عددا من الملاحظات حول الصياغة والبرنامج، مقترحا في هذا الخصوص مزيد التنسيق مع البنك المركزي حول عدد من الإجراءات وخاصة منها المتعلقة بإصلاح المنظومة الجبائية وتفعيل التعديل في أسعار المحروقات.

وعبر السيد عبد الوهاب معطر، وزير التكوين المهني و التشغيل، عن رفضه لأي زيادة في الأسعار في المرحلة الحالية، مشددا حول طلبه طرح موضوع التعامل مع صندوق النقد الدولي للنقاش مع الأطراف الاقتصادية والسياسية.

وساند السيد رياض بالطيب، وزير الاستثمار والتعاون الدولي، إبرام خط ائتماني مع صندوق النقد الدولي معتبرا أنه سيوفر ثقة أكبر في الاقتصاد التونسي وسيسمح لبلادنا بالتوجه بكلفة أقل إلى الأسواق المالية العالمية. وتحفظ السيد الوزير على مقترح عدم تضمين مجلة الاستثمارات أي إجراء جبائي.

وأكد السيد بوبكر التائب، مستشار برئاسة الحكومة، على ضرورة دراسة ملف الإصلاحات الجبائية بصورة شمولية وتلأفي الإجراءات المنفردة التي قد تعيق أي إصلاح قادم.

وأبرز السيد سليم بسباس، كاتب الدولة لدى وزير المالية، أن تقليص التفاوت بين المنظومة الجبائية العادية ومثيلاتها المخصصة للاستثمار يتطلب مزيد الدرس والتدرج في التنفيذ وهو ما سيتطلب فترة تتجاوز السنتين.

وتحفظ السيد علي الشابي، مستشار لدى رئيس الحكومة، على الترفيع في سعر المحروقات دون اعتماد إجراءات اجتماعية مرافقة، مؤكدا على وجوب إحراز التعديل، في صورة إقراره، في شهر أوت.

ولاحظت السيد لمياء الزواري، مديرة عامة بوزارة التنمية الجهوية والتخطيط، أن الرزنامة المقترحة تتعلق بسنة 2013 ولم تتضمن إجراءات خلال سنة 2014.

وأفادت بأنه لم تتم مناقشة الإطار الاقتصادي المقترح مع مصالح وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، مبرزة وجود معطيات إحصائية وتقديرات خاطئة وذلك خاصة بالنسبة لقطاعي السياحة والفلاحة.

وبين السيد خليل الزاوية، وزير الشؤون الاجتماعية، أن وضع برنامج دعم موجه للأسر المستهدفة يتطلب استكمال تعداد العائلات المعوزة الذي قد يستغرق انجازه سنتين.

واقترح الإشارة إلى امضاء العقد الاجتماعي صلب وثيقة الإطار الاقتصادي وذلك خاصة فيما يتعلق بالتوجه نحو إرساء التأمين على فقدان الشغل واعتماد مرونة أكبر في سوق الشغل.

وبعد مزيد التداول والنقاش، أوصت الجلسة بما يلي:

1. دعوة البنك المركزي إلى تدقيق صياغة وثيقة الإجراءات الأولية والمعايير الهيكلية على ضوء الملاحظات المثارة وبالتنسيق مع وزارة المالية وذلك خاصة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بتعديل أسعار المحروقات والإصلاح الجبائي ومجلة الاستثمارات ودعم الأسر المستهدفة من الدعم.
2. عرض الصيغة المعدلة للإجراءات الأولية والمعايير الهيكلية على مجلس الوزراء القادم للدرس والمصادقة.

وبذلك رفعت الجلسة

الوزير لدى رئيس الحكومة
بالمعهد الوطني للإحصاءات الاقتصادية

محمد المصطفى